فوق الطاولة

د. سعد بساطة

الإدارة بمنطق غراهام ستيفنز

اضطر رئيس مجلس الإدارة في شركة مرموقة لسفر ضروري بغية حضور اجتماع عاجل؛ وكان قد ابتاع ((أو تلقى هدية، ،،)) بطاقتين لأمسية ممتعة لحضور حفلة موسيقية راقية في دار الأوبرا.

استدعى صاحبنا: السيد غراهام ستيفنز/ مدير قسم الكفاءة والجودة لديه؛ مبدياً لمسة كرم؛ ومنحه البطاقتين للاستمتاع وزوجته بروائع الموسيقا.

دهش المدير فور عودته من رحلة العمل عندما وجد على مكتبه تقريرا من السيد ستيفنز؛ نرفق لكم نصه – بكل أمانة–!

سيدي الكريم

بعد التحية

أشكر دعوتكم الكريمة (الخ....).

لقد ذهبت وزوجتي – بطلب منكم – إلى حفلة كونسيرتو؛ وكانت المعزوفة التي احتلت جل الأمسية؛ بعنوان «السمفونية الناقصة» لمؤلفها «شوبيرت» Schubert›s unfinished symphony، ؛ على الرغم من رأيي أن عملاً ناقصاً كهذا يجب إهماله. فقد تابعت المعزوفة طوال فترة الحفلة؛ وهاكم بعض – وليس كل – الأخطاء التي أعتبرها خللاً يمس جوهر الأداء.

١– المشكلة الأكبر تبدت بوجود (٢٢) عازف كمان؛ بعزفون ذات اللحن! ماهذا الهدر واللامبالاة! أعتقد أنه يجب طرد (٢١) منهم...

٢– الطبال: قبع في مكانه بلا عمل لوقت طويل؛ أقترح قياس زمن أدائه؛ ومجازاته مادياً على أوقات العمل الفعلي.

٣– الكثير من المقاطع الموسيقية طلت تتكرر بشكل مستمر؛ ولم أر تفسيرا لتكرار نغمة نافخ المزمار. لو استطعنا قص تلك المقاطع المكررة؛ لنجحنا بإنجاز السمفونية في (٢٠) دقيقة؛ بدلاً من استهلاك ساعتين كاملتين!

٤– بالنسبة للمعدات؛ فقد لاحظت نقصا شديدا في النمذجة فيما يتعلق بالأدوات الموسيقية؛ وبخاصة للوتريات. فمنها المبالغ بصغره؛ وفيها المفرط بضخامته؛ منها ما تثبته تحت ذقنك؛ ومنها ما تقبض عليه بكلتا ساقيك؛ أتصور لو تم توحيد القياس لكل تلك التجهيزات ؛ لنتج عن ذلك توفير في الوقت؛ والمصروف؛ ما يجعل عملية الصيانة أبسط بكثير.

٥– القائد (المايسترو) وهو الشخص الأهم –كما يفترض– ؛ لم يعزف لحنا واحداً طوال الحفلة؛ بل اكتفى بالتلويح بيده. علاوة على ذلك؛ أبدى سوء كياسة منقطع النظير؛ لبقائه طوال الحفلة معطياً ظهره للجمهور الراقي؛ بل إنه هدهم مرتين بعصاه! الأمر الذي لايمكن السكوت عنه. ولو كنت مسؤولا لفسخت عقده إن لم يقدّم الاعتذار اللائق.

بالمختصر؛ أنا شبه متيقّن أن السيد شوبيرت؛ لو قام بتجنّب تلك الأخطاء؛ لحظي عمله بنجاح عظيم. بدلاً من تركنا نستمع لسمفونية «نااقصة»!

دمتم بكل احترام.

رسالة؛ لا أدري كيف أصفها... مضحكة أم مبكية؟ ولكن... ألا نرى في حياتنا الحقيقية ردود أفعال في الكثير من الإدارات؛ تشبه بمضمونها تعليق صاحبنا على رائعة شوبيرت؛ والتي وصمها بالنقص؟

بالختام: الإدارة هي مزيج من العلم والفن؛ وليست علماً جامداً؛ وقد اختصرها كثيرون بمصطلح «شعرة معاوية» فما تلك الشعرة؟!.

فقد ضربت الأمثال بحسن إدارة معاوية حيث يُعتبر رمزاً للدهاء والحنكة؛ ففي إدارته الداخلية أنشأ عدداً من الدواوين المركزية: ديوان الرسائل؛ وديوان الخاتم، وديوان البريد، ونظام الكُتبة. وكانت العرب تتحدث عن حسن الإدارة أو الدبلوماسية في دولته وفق المصطلحات الحديثة؛ حيث كان يردد: (لو أن بيني وبين الناس شعرة ما إنقطعت، كانوا إذا مدوها أرخيتها، وإذا أرخوها مددتها).

كيف تحدد وزارة الزراعة أسعار الفروج؟

قطنا لـ«الوطن»: ندرس التكاليف ولا نستند إلى أسعار السوق

رامز محفوظ

بيّن وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح خاص لـ«الوطن» أن دراسة تكاليف الفروج تتم من لجنة مشكلة من عدة جهات وهذه التكلفة الفعلية تستند إلى سعر صوص الإنتاج، لافتاً إلى أن هناك معدلات محددة لحساب التكاليف.

وعن أسباب ارتفاع أسعار الفروج بشكل متواصل خلال الفترة الحالية قال قطنا: إننا كوزارة لا نستند إلى أسعار السوق عند تحديد سعر الفروج إنما نستند إلى تكلفة الإنتاج وأبرزها أسعار الأعلاف.

ولفت إلى أن أسعار الأعلاف عالمياً ارتفعت خلال العام الحالي بنسبة ٣٤ بالمئة إضافة إلى ارتفاع المحروقات من ١٨٥ ليرة إلى ٥٠٠ ليرة وهذا الارتفاع أثر على سعر المادة المتداولة في الأسواق وسعر المادة التي يتم بها تزويد مربي الدواجن.

وبيّن أن ارتفاع سعر المازوت أثر في أجور النقل، لافتاً إلى أن مسلخ الفروج يعمل على الكهرباء وهي غير متوفرة حالياً لذا يلجأ أصحاب المسالخ لتشغيل المولدات من أجل أن يستمر العمل في المسلخ وكذلك البرادات التي يتم التخزين فيها وكل هذه الأمور أثرت في تكلفة الفروج.

ونوه إلى أنه خلال مرحلة التربية من أجل إنتاج الصوص هناك فراخات تحتاج للكهرباء لمدة ٢٤ ساعة ويجب ألا تنقطع الكهرباء عن هذه الفراخات لمدة ٢٧ يوماً متواصلاً وبسبب عدم توفر الكهرباء يلجأ المربون لاستخدام المازوت للمولدات كبديل عن الكهرباء.

وأوضح أن تكاليف النقل والطاقة تنعكس اليوم على سعر الفروج لكن الدافع الرئيسي لارتفاع سعره هو

موضوع الأعلاف الذي يعتبر العامل المحدد لارتفاع سعر الفروج لذا نلاحظ أن الفروج ارتفع بشكل كبير خلال الفترة الماضية.

وبيّن أن هناك نقطة أخرى تؤثر في سعر الفروج وهي وجود إشكالية بموعد التربية إذ إنه دائماً في شهري تموز وآب ترتفع درجة الحرارة وبالتالي تصبح هناك نسبة نفوق مرتفعة في الفروج ونتيجة ارتفاع نسبة النفوق يصبح هناك نقص في التربية وهذا الأمر يعتبر عاملاً مساعداً على ارتفاع التكلفة.

ولفت إلى وجود مشكلة رئيسية حالياً وهي عندما يرتفع سعر الصوص تصبح هناك صعوبة في التربية، مشيراً إلى أن الذي يحدث عادة عدم وجود استقرار في التربية ونتيجة لذلك يصبح خلال فترة معينة هناك خسارة في القطيع وبالتالي ينخفض سعر الفروج كما حدث منذ نحو شهر عندما كان سعر كيلو الفروج ٤٨٠٠ ليرة وحينها كان المربي يخسر لذا لجأ لبيع القطيع الذي لديه بشكل مبكر.

وبيّن أن دورة تربية الفروج ٤٠ يوماً ولا يلجأ أي مرب لأن يبقي أي فروج عنده أي يوم زيادة على ٤٠ يوماً لأنه في حال أبقاه عنده سيدفع تكلفة زائدة باعتبار أن أسعار الأعلاف مرتفعة جداً وعندما يصبح عمر الفروج ٤٠ يوماً يتم ذبحه بشكل فوري، موضحاً أنه لا يستطيع أي مرب احتكار مادة الفروج وهذه المادة غير قابلة للاحتكار.

وعن بوادر انخفاض أسعار الفروج خلال الفترة القادمة بيّن قطنا أن سعره يرتبط بسعر الأعلاف، موضحاً أن هناك نسبة تربية عالية حالياً لكن عملياً هناك انخفاض وذلك لأجور نقل الفروج الحي من المحافظات المنتجة إلى المحافظات المستهلكة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأعلاف التي تشكل تقريباً ٦٠ بالمئة من تكاليف الفروج.

وبينت الوزارة أنه بناء على ذلك تقوم باعتماد أسعار الفروج الحي من خلال لجنة في وزارة الزراعة تحدد سعر الفروج الحي إضافة إلى قيامها بالاستئناس بالتكاليف المثقلة لإنتاج كيلو غرام فروج.

أنه بالنسبة للفروج لا يتم التعامل مع عامل واحد يؤثر في سعره إنما هناك عدة عوامل ادت لارتفاع سعره.

وفي السياق ذاته كانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أشارت إلى أن ارتفاع مستلزمات الإنتاج سبب خروج عدد كبير من صغار المربين عن العمل نتيجة القلّة في العرض، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وخاصة المازوت من ١٨٠ إلى ٥٠٠ ل.س للبتر الواحد ما انعكس على تكاليف تشغيل المداجن وكذلك أجور نقل الفروج الحي من المحافظات المنتجة إلى المحافظات المستهلكة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأعلاف التي تشكل تقريباً ٦٠ بالمئة من تكاليف الفروج.

وبينت الوزارة أنه بناء على ذلك تقوم باعتماد أسعار الفروج الحي من خلال لجنة في وزارة الزراعة تحدد سعر الفروج الحي إضافة إلى قيامها بالاستئناس بالتكاليف المثقلة لإنتاج كيلو غرام فروج.

أعراض العطش على موسم الحمضيات

قدور: الحديث عن التصدير مازال مبكراً

ربا أحمد

في كل عام تقع الجهات المعنية في المشكلة ذاتها وهي عدم تسويق موسم الحمضيات بأسعار مناسبة سواء من جهة التكلفة في السوق المحلية أو من جهة التحضير لاتفاقيات مع الأسواق الخارجية.

مديرية زراعة طرطوس أشارت إلى أن إنتاج المحافظة من الحمضيات لهذا العام يبلغ ٢١٤.٧٤٤ طناً أي بزيادة ١٥ ألف طن على العام الفائت.

والسؤال: هل بدأت الجهات المعنية والفعاليات التجارية والاقتصادية بالتجهيز لتسويق الموسم؟ وهل تواصلت مع أسواق خارجية للتسويق؟ أم ستعاد تجربة السنة الفائتة مع الجانب الروسي والتي لم ينفذ منها أي بند سواء من جهة تصدير ٧٠٠ حاوية من الحمضيات والفواكه أم إقامة منشأة توضيب وفرز وإقامة معارض للمنتجات الزراعية السورية في أسواق جنوب روسيا.

الموسم الحالي عطش

مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة سهيل حمدان أشار إلى أن أثر التغيرات المناخية أصبح واضحاً في الإنتاج الزراعي عموماً وعلى الحمضيات خصوصاً باعتبارها شجرة معروفة باحتياجاتها الكبير لعمليات الخدمة والرعاية المختلفة وخاصة الري طول موسم الجفاف الذي يمتد في الظروف الطبيعية لحوالي خمسة أشهر على الأكثر، والذي حصل في موسم الأمطار الماضي هو عدم انتظام هطل الأمطار وانقطاعها لفترات طويلة في بعض المناطق وقد نتج عنه انخفاض التخزين في بعض السدود وعدم القدرة على تأمين الموارد المائية اللازمة لنمو وتطور شجرة الحمضيات فيها، ومن المعروف أن شجرة الحمضيات تعتبر من أكثر الأنواع النباتية تأثراً بالجفاف.

مضيفاً: إنه كان من الواضح ملاحظة أعراض العطش بشكل مبكر هذا الموسم ووصلت في بعض المواقع لليباس الأفرع الطرفية وتأثر نمو الثمار وتساقطها بشكل كبير حتى الجزء الباقي منها حالياً عليت عديم الجدوى الاقتصادية، فقد كان التوجه في بعض المناطق في الاذلقية والحمضية على حياة الأشجار فقط.

وبيّن حمدان أن كل ذلك أتى بعد عدة سنوات من إهمال المزارعين في تنفيذ عمليات الخدمة اللازمة (تسميد– ري– تقليم– ...) للنمو الطبيعي وتحسين المقاومة للإجهادات لشجرة الحمضيات نظراً لعدم الجدوى الاقتصادية لها خلال تلك الفترة (من وجهة نظر المزارع) وهو ما نتج عنه ضعف عام واستنقاد الأشجار لمخزونها الغذائي الذي بنته خلال سنوات وسنوات والذي لا يمكننا تعويضه خلال موسم واحد في حال تم التفكير بتعويضه.

وختم بالقول: إن الإنتاج في محافظة طرطوس زاد هذا العام على العام الماضي بمقدار نحو ١٦ ألف طن، لكنه انخفض عن الإذلقية عن العام الماضي بمقدار ٥٩ ألف طن، وبشكل عام انخفض إنتاجنا من الحمضيات هذا العام بنسبة تزيد على ٢٧ بالمئة مقارنة بمتوسط الإنتاج للسنوات الخمس الماضية، وأن هناك إصابات محدودة بذبابة الفاكهة تتم مكافحتها بالمصائد الغذائية الجاذبة حيث يتم توزيع المحاليل مجاناً عن طريق الإرشاديات.

تراجع الإنتاج وسوء التسويق

مزارعو طرطوس بدؤوا منذ سنوات يقلع أشجار الحمضيات وخاصة البرتقال نتيجة هبوط سعره وعدم تحصيل جزء من تكلفة زراعته وتسميده وسقايته وقطافه وعبواته وأجور نقله، وأشار عدد من الفلاحين إلى أن السبب والحجة دائماً هي أن العرض أكثر من الطلب، والسؤال هنا لماذا لا يستثمر بالتصدير ولاسيما أن أنواع الحمضيات السورية مشهورة بنظافتها من حيث المبيدات وخلوها من المواد غير العضوية؟

حيدر صالح مزارع حمضيات قديم في حصر أوضح أن من أسباب تدني الإنتاج تراجع الاهتمام بزراعة الحمضيات بسبب التكاليف الباهظة ومنها أيضاً الكهرباء، فالمزارع لا يستطيع إرواء الحمضيات بشكل جيد، وغياب التصدير ما جعل الفلاح يتجه للبحث عن بدائل للحمضيات.

موسى عيسى صاحب منشأة فرز وتوضيب أكد أن أهم أسباب تدني إنتاج الحمضيات في الساحل هو تراجع أداء المصارف الزراعية بالسماد المدعوم وتراجع أداء الوحدات الإرشادية بما يخص ذبابة الفاكهة، إضافة إلى أن معظم الفلاحين يعتمدون على الكهرباء في الري إلى جانب مشاكل العبور وارتفاع تكاليف التصدير الذي له أسباب كثيرة ومن أبرز الأسباب أيضاً عدم توافر المازوت الزراعي وارتفاع أسعار العبوات وأجور النقل والعمولة وانعدام دور السورية للتجارة واتحاد الفلاحين والغش بالأصناف المبيعة في المشاتل.

التصدير مجهود شخصي

وعند سؤال رئيس لجنة التصدير في غرفة تجارة وصناعة طرطوس كفاح قدور عن تحضيرات التصدير التي تقوم بها الغرفة أو المحافظة أكد أنه لا يوجد أي اتفاقيات في هذا المجال إلى الآن، وأن الحديث عن التصدير مازال مبكراً، مشيراً إلى أن دور لجنة التصدير هو تذليل الصعوبات في حال تواصل التجار معها من أجل حل إشكاليات تعترض التصدير كحال تدخلنا هنا لماذا لا يستثمر بالتصدير ولاسيما أن أنواع الحمضيات السورية مشهورة بنظافتها من حيث المبيدات وخلوها من المواد غير العضوية؟

حيدر صالح مزارع حمضيات قديم في حصر أوضح أن من أسباب تدني الإنتاج تراجع الاهتمام بزراعة الحمضيات بسبب التكاليف الباهظة ومنها أيضاً الكهرباء، وعن سبب عدم تنفيذ الاتفاقات التي وقعت بين الشركات الروسية ومصدرين من طرطوس السنة الفائتة في مقر الغرفة لفت قدور إلى أن التنفيذ لم يتم لأسباب عديدة سواء لارتفاع التكلفة أو لوجود صعوبات لوجستية عديدة.

مدير «الأعلاف»: الأمور تسير نحو الأفضل.. والحكومة تدعم الثروة الحيوانية حتى الأسماك

هناء غانم

أكد مدير عام مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط أن ما يحدث في الأسواق من ارتفاع أسعار الأعلاف سببه هو تغير سعر الصرف، وحتى لو كان ارتفاع سعر الصرف وهمياً كبيرة، مؤكداً أن المؤسسة رغم ارتفاع كافة المستلزمات والمواد فهي تستطيع أن تحافظ على أسعارها قدر الإمكان، لافتاً إلى أن الأمور تسير نحو الأفضل والجميع معول على التغير ولاسيما لجهة تحديد سعر الصرف والقيام بإجراءات تخفض سعر الصرف عندها ستكون الأسعار مجزية جداً للفلاحين.

وأكد أن الحكومة تدعم كل أنواع الثروة الحيوانية حتى الأسماك وأن تتوافر لها مستلزمات الأعلاف بأن يوزع لها المقن المحدد ضمن التعاميم والإجراءات الناظمة، أي بحدود ٤٠ بالمئة للأبقار والأغنام والجواميس والخيول والأسماك والدواجن بكل أنواعها.

هذا وباعت المؤسسة حتى تاريخه ٢٧٢ ألف طن من الأعلاف قيمتها نحو ١٥٦ مليار ليرة سورية كدعم غير مباشر للمربي لأن البيع أقل من السوق من ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة أي إن الحكومة وعن طريق مؤسسة الأعلاف قدمت دعماً لقطاع الثروة الحيوانية بأكثر من ٣٠ مليار ليرة سورية بسعر أقل من السوق.. مثلاً الذرة سعرها تجاوز ١٤٠٠ ليرة وفي المؤسسة تباع ١١٢٠ ليرة أي إن الفرق يحدود ٣٠٠ ألف ليرة بالطن الواحد.

ومع ذلك لا تحقق المؤسسة أي خسارة لأنها تسير وفق خطة دعم للمربي وكل أنواع الثروة الحيوانية تأخذ المقن ولدينا مخزون جيد منها ٨٠ ألف طن ذرة و١٨ ألف طن كسبة الصويا وكميات جيدة من النخالة، ولا يجوز أن تقدمها كلها بالسعر المدعوم حتى نستطيع الاستمرار ونحافظ على توازن السعر على مدار العام بتوزيع المقن.

وأضاف: إن القطاع الخاص المدعوم من الدولة والممول من المصرف المركزي ناخذ منه كمؤسسة نصف المستوردات وبشكل يومي نحتاج ٢٠٠ ألف طن.

وكان لدينا من بداية العام كسبة الصويا بحدود ٣١ ألف طن ولا يزال لدينا نحو ١٨ ألف طن وذرة استوردنا مابين عقود مباشرة للمؤسسة ومابين حصة المؤسسة من المستوردات وذرة مستوردة مابين عقود مباشرة للمؤسسة، وحصتنا من المستوردات ١٥٠ ألف طن وهي المرة الأولى التي تسجل فيها المؤسسة هذا الرقم من بداية العام لتاريخه، أي إن ثمن المواد التي قامت المؤسسة من بداية العام بشرائها في بعض الأحيان حيث بات أصحاب الدخل المحدود يستغنون عنها بشكل تدريجي تبعاً للأرخص ثمناً، حيث تراوح سعر السندويش الجاهز لما يسمى المأكولات الشعبية: الفلافل بين ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ ليرة للسندويشة وقرص الفلافل بين ٧٥ إلى ١٥٠ ل.س أما البطاطا المقلية فقد سجلت سعراً بين ٢٠٠٠ ليرة إلى ٣٥٠٠ ل.س للسندويشة، وتختلف التسعيرة من مكان لآخر تبعاً للمكان ولتصنيف المحال علاوة على المواد التي تضاف على السندويشة كالجبنة والمرتديلا، الأمر الذي يدفع بسعر السندويشة للارتفاع.

وعمليات الإقراض، التي توقفت لبعض الأشهر وعدم توافر الاعتمادات المالية الكافية، إضافة لنقص الكوادر البشرية تحديداً من الفئة الأولى والرابعة «سائقين وعمال تغذية»، ونقص في عدد السيارات لزوم عمليات التغذية وتقادم المنظومة التقنية والتكنولوجية الخاصة بالمصرف وانتهاء العمر الزمني لبعضها، وكل ذلك مع حالة من الركود الاقتصادي الذي يسيطر على الاقتصاد السوري والانخفاض في سعر صرف الليرة السورية ما أدى إلى ارتفاع قيمة الديون المتعثرة والمجدولة، حيث أنجز المصرف معظم ملف القروض المتعثرة عبر تسوية القروض المتعثرة الكبيرة من خلال المتابعة والعمل على التوازي على عدة خيارات وإجراءات لتحصيل الديون وأنه حالياً يتم العمل على استكمال ما تبقى من هذا الملف.

وأكد أن مراجعة منح التسهيلات الائتمانية وطبيعة المنتجات وسقوفها يُراعى فيها حالة التضخم العامة وتوجهات السياسة النقدية والأولويات الحكومة في التمويل ومنه رفع سقوف القروض السكنية بعد فقدت معظم سقوفها السابقة قيمها الشرائية في السوق، وكل ذلك يأتي على التوازي مع دراسة الدخول المتاحة للمواطنين والنظر فيها، وقدرتهم على الاقتراض وعدم الدخول في مخاطر ائتمانية.

٥٠٠ مليار ليرة سورية سيولة العقاري

المدير العام: لدينا نقص في السيارات والسائقين والعمال

عبد الهادي شباط

كشف المدير العام للمصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن المصرف جاهز لإقراض ٢٧١ مليار ليرة، مشيراً إلى أن بيانات العقاري تفيد أن حجم السيولة لدى المصرف تجاوزت ٥٠٢ مليارات ليرة لتكون نسبة السيولة لمختلف العمولات ٧٩ بالمئة.

بينما تجاوز حجم الودائع ٦٥٠ مليار ليرة منها ٥٠٠ مليار ليرة على شكل حسابات جارية و٨٠ مليار ليرة ودائع لأجل و٧٠ مليار ليرة على شكل حسابات توفير.

وبين أن المصرف يواصل وفقاً لنظام عملياته تنفيذ نشاطه التمويلي وتقديم القروض بكل أنواعها ولاسيما قروض الاستثمار لتمويل المشاريع التنموية وشراء المساكن والترميم والإكساء وأن هناك حالة مرونة كبيرة لدى المصرف في التعاطي مع طرح المنتجات المصرفية وتعديل السقوف وفق أبحاث السوق وحالة الطلب، وفي هذا الإطار أبدى المصرف مرونة لجهة منح قرض الترميم.

واعتبر أنه رغم الظروف القاسية والصعبة التي تواجه عمل المصرف حقق أرباحاً جيدة خلال الفترة الماضية بعد أن تم تشكيل المؤونات المطلوبة للديون المشكوك في تحصيلها، متوقعاً بأنه تم إنجاز الربط بصورة نهائية مع الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية، وتم إطلاق الخدمة بالتنسيق والإشراف من قبل مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، وأن ذلك يساعد السلطات النقدية في التحكم بإدارة الكتلة النقدية والسيولة، وسيخفف من الحاجة للنقد كما سيخفف من إتلاف العملة جراء الاستعمال، وسيساعد في الحد من بعض مظاهر الفساد والابتزاز التي قد يتعرض لها المواطن.

وبيّن أنه جرى استكمال توزيع وتركيب الصرافات التي تم توريدها في جميع المحافظات السورية من دون استثناء، ما كان له دور كبير في حل مشكلة الصرافات ليصبح عدد الصرافات نحو ٣٠٠ صراف، إضافة لتوزيع عدد كبير من نقاط البيع على مراكز البريد في المراكز البريدية في المحافظات السورية والمناطق «ريف ومدينة» وذلك لتسهيل وتمكين المواطنين من قبض رواتبهم عن طريق أقرب مركز بريد للمواطن ما يوفر عليه أعباء وتكاليف الانتقال النفسية والمادية إلى المدن الرئيسية أو المحافظات (نقاط البيع خيار إضافي للصرافات وليست بديلاً منها).

وأشار إلى أن المصرف العقاري كباقي مؤسسات الاقتصاد السوري «الخدمية والإنتاجية» تعمل في ظروف عمل قاسية جداً جراء العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية وظروف كورونا التي انعكست على وتائر العمل

سوق السندويش.. كل يسعّر على هواه

«التموين»: التسعيرة الحالية هي النافذة وكل مخالف يعاقب بالقانون

الوطن

«جيب سندويشة نصير جوعنا فيها».. جملة بات يرددها الكثيرون نتيجة بقائهم خارج المنزل لفترة طويلة غالبا بسبب العمل كأصحاب المهن التي تتطلب وقتاً طويلاً لإنهائها إضافة إلى أنها تحتاج إلى جهد جسدي كبير ما يجعل الشخص بحاجة إلى ما يأكله لتهدئة جوعه فقط لا لغرض الإشباع.

إلا أنه في الآونة الأخيرة تراجع الطلب على الوجبات السريعة نتيجة ارتفاع أسعارها بحجج معروفة وغير حقيقية في بعض الأحيان حيث بات أصحاب الدخل المحدود يستغنون عنها بشكل تدريجي تبعاً للأرخص ثمناً، حيث تراوح سعر السندويش الجاهز لما يسمى المأكولات الشعبية: الفلافل بين ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ ليرة للسندويشة وقرص الفلافل بين ٧٥ إلى ١٥٠ ل.س أما البطاطا المقلية فقد سجلت سعراً بين ٢٠٠٠ ليرة إلى ٣٥٠٠ ل.س للسندويشة، وتختلف التسعيرة من مكان لآخر تبعاً للمكان ولتصنيف المحال علاوة على المواد التي تضاف على السندويشة كالجبنة والمرتديلا، الأمر الذي يدفع بسعر السندويشة للارتفاع.

أما السندويش الذي يحوي قطع الدجاج فحدث ولا حرج فقد ارتفعت أسعارها بشكل مضاعف لتسجل ٧٠٠٠ ليرة من دون إضافات ومع الإضافات قد تصل إلى ٩٠٠٠ ليرة.

وفي رصد «الوطن» للأسواق تحدثت مع بعض المواطنين حيث أشار أبو محمد وهو عامل مهنة حرة إلى أن الوجبات السريعة أصبحت من المنسيات والأمور الكمالية التي يمكن الاستعاضة عنها بوجبة من المنزل، أما سناء وهي طالبة جامعية فتقول إن لديها دواماً طويلاً بالجامعة إلا أنه من الصعب أن تشتري يومياً سندويشة حيث تسد رمقها بسكويته صغيرة ريثما تصل إلى منزلها.

وفي حديث مع أحد أصحاب محال بيع الوجبات السريعة في دمشق لـ«الوطن» بيّن أن هناك عدة أسباب لارتفاع أسعار الوجبات السريعة والسندويش أهمها حالياً نقص الغاز الصناعي حيث وصل سعر الجرة في السوق السوداء لأضعاف مضاعفة عن سعرها النظامي ليتجاوز الـ٩٠ ألف ليرة، إضافة إلى أنه لا يمكن شراء وتخزين بعض المواد الغذائية الضرورية لفترة طويلة كالمايونيز والخبز لكونها مواد يجب أن تتناول طازجة وثانياً لصعوبة حفظ بعض المواد بآلية التبريد بسبب ازدياد ساعات تقنين الكهرباء ما يضطرنا لشراء المواد الأولية بشكل يومي هرباً من فسادها وخاصة في فصل الصيف وتأمين بدائل للطاقة الكهربائية لتشغيل بعض الآلات كاستخدام المولدات الكهربائية وارتفاع أسعار وقودها كل ذلك انعكس سلباً على أسعار الوجبات والسندويش.

وأشار إلى توجه المواطنين في الآونة الأخيرة بنسبة ٧٠ بالمئة إلى الأصناف الشعبية كالفلافل والبطاطا رغم ارتفاع أسعارها إلا أنها تبقى مقبولة نسبياً لدى البعض.

ولدى تواصل «الوطن» مع مدير تموين دمشق يوسف محمود مراد بين أنه يتم تسيير دوريات رقابة تموينية دورية بشكل يومي لمتابعة التجار بالأسواق والمحال التجارية ومقدمي الخدمات كمحال السندويش.

وأشار «مراد» إلى أن التسعيرة الموجودة حالياً هي النافذة واي تغيير للتسعيرة يتم من قبل لجنة مختصة بالمحافظة، موضحاً أنه عندما يتم ضبط أي حالة ارتفاع أسعار عن النشرة السعرية المقررة يتم تنظيم الضبط اللازم والإحالة للقضاء.